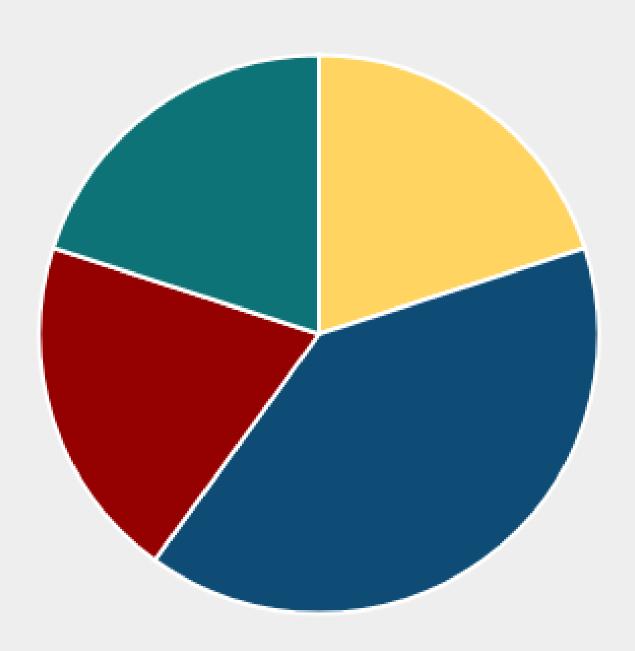


ترجمات





- 20.0% الحدود المصرية
- 40.0% معبر رفح
- 20.0% ممر فيلادلف<mark>يا</mark>
- 20.0% العلاقات المصرية الإسرائ<mark>بلية</mark>

الجارديان: المظاهرات المؤيدة للفلسطينيين في فعاليات بايدن تُلقي بظلالها على جهود إعادة انتخابه

(إقليمي ودولي . الجارديان)

تناول تقرير نشرته صحيفة الجارديان تداعيات موقف الرئيس الأمريكي جو بايدن الداعم لدولة الاحتلال على حظوظه في الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة هذا العام.

ووفقاً للصحيفة البريطانية، بالكاد بدأ جو بايدن التحدث في تجمع حاشد رفيع المستوى لإعادة انتخابه ركز على حقوق الإجهاض في فرجينيا الأسبوع الماضي عندما انفجر المشهد المصمم بعناية للبث التليفزيوني في نشاز من الصراخ الغاضب.

وصرخ أحد المتظاهرين وهو يحمل العلم الفلسطيني من الجزء الخلفي من القاعة: «إبادة جماعية يا جو! كم طفلًا قتلتم في غزة؟ كم امرأة قتلتم في غزة؟»

وبدا بايدن مرتبكًا، وهو ينظر بصمت إلى الكاميرات. وإجمالًا، قوطعت كلمته 13 مرة أخرى على الأقل. وقال في وقت ما: «سيستمر هذا لفترة من الوقت. لقد خططوا لهذا».

ومع بدء حملة إعادة انتخاب بايدن لعام 2024، أصبح من الواضح بشكل متزايد أنهم قد خططوا لها بالفعل. وتقوم شبكة لا مركزية من الجماعات والأفراد المؤيدين للفلسطينيين، بما في ذلك الأميركيون المسلمون والأميركيون اليهود والمنظمات المناهضة للحرب، بمطاردة بايدن بسبب دعمه الثابت لإسرائيل على الرغم من التكلفة الباهظة في أرواح المدنيين لحربها ضد حماس.

ونقلت الصحيفة عن محمد حبح قوله: «سيكون مجتمعنا نشطًا، بأفعال كبيرة أو صغيرة، حتى تنتهي هذه الإبادة الجماعية ويكون هناك وقف دائم لإطلاق النار»، مشيرًا إلى أنه كان هو الشخص الذي وقف وصرخ: «الإبادة الجماعية يا جو!» في فرجينيا.

وقال محمد إن بايدن يجب أن يتوقع الكثير من الشيء نفسه مع اقتراب عام الانتخابات. وأضاف: «في كل حدث يفعله الرئيس، بغض النظر عن مكانه، بغض النظر عن الولاية أو المدينة التي يذهب إليها، سيكون هناك أمريكيون يقفون ضد موقفه بشأن غزة».

محمد، الذي وصف نفسه بأنه منظم فلسطيني أمريكي، لم يكن يشكل تهديدًا خامًلًا. هذا الشهر، تعطلت جميع خطابات بايدن الكبيرة بمناسبة إطلاق حملة إعادة انتخابه بسبب الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين.

في مسيرة حقوق الإجهاض في فرجينيا، كان هناك ما لا يقل عن 30 متظاهرًا داخل القاعة و50 آخرين خارجها. وقبل أسبوعين في كنيسة الأم إيمانويل أيه أم إي التاريخية في تشارلستون بولاية ساوث كارولينا، توقف مناشدة بايدن للناخبين السود بعد أن بدأ عديد من المتظاهرين يهتفون «أوقفوا إطلاق النار الآن!» من المقاعد.

وبعد يوم واحد من مسيرة فرجينيا، قاطع المتظاهرون حدثًا صُمم بعناية مماثلة في واشنطن العاصمة بهدف جذب أعضاء النقابات حيث كان بايدن يقبل تأييد اتحاد عمال السيارات المتحدين. وأظهر مقطع فيديو التقطته مراسلة نيويورك تايمز كاتي روجرز أفرادًا يجري جرهم جسديًا خارج المكان. وقالت الصحيفة إن الشعور بأن مثل هذا التحريض يتحول بسرعة إلى الوضع الطبيعي الجديد، أكدته ميديا بنجامين، المؤسس المشارك لمجموعة السلام النسوية كود بينك وأحد المتظاهرين خارج مسيرة فرجينيا.

وقالت: «نتوقع أن تكون هناك احتجاجات في كل حدث كبير يقوم به بايدن، وحتى احتجاجات صغيرة. الناس غاضبون للغاية لدرجة أنهم يتطلعون إلى التنفيس عن إحباطهم واشمئزازهم من الرجل الذي نسميه الآن الإبادة الجماعية جو وأي شخص يعمل لصالح هذه الإدارة المتواطئة».

ليست المسيرات الرئيسة في أوقات الذروة فقط هي التي تجذب الآن غضب الحشد المناهض لغزة. في كل مكان يذهب إليه بايدن، يجري ملاحقته، سواء كان ذلك خارج الكنيسة التي يحضرها بالقرب من منزله في ديلاوير أو على طول طريق موكبه الرئاسي.

المونيتور: جهود سعودية لتنشيط القيادة الفلسطينية مع تقدم محادثات غزة

(أمني وعسكري . المونيتور ا

استعرض تقرير نشره موقع المونيتور الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية لتنشيط السلطة الفلسطينية وتأهيلها للاضطلاع بدور في غزة بعد الحرب.

وقال الموقع الأمريكي إن الساعات والأيام المقبلة يبدو أنها ستكون بمثابة قضم للأظافر، إذ تشدد إسرائيل حملتها العسكرية في جنوب غزة بينما تحاول في الوقت نفسه التفاوض على صفقة إطلاق سراح الرهائن.

وفي الوقت نفسه، يؤكد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ومسؤولون كبار آخرون أن حرب غزة لن تنتهي بأي صفقة من هذا القبيل.

واجتمع مفاوضون من الولايات المتحدة وإسرائيل وقطر ومصر في باريس خلال الأيام القليلة الماضية للعمل على ما يبدو أنه اتفاق معقد وشامل سيشمل وقف الحرب في غزة، والإفراج التدريجي عن المحتجزين الإسرائيليين في القطاع والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وضخ المساعدات الإنسانية بقوة في قطاع غزة.

وأشار الموقع إلى أن القوات الإسرائيلية، بينما لا تزال تتكبد خسائر، تضغط بقوة على الأرض في خان يونس، لكن يبدو أن وابل من الصواريخ التي أطلقتها المقاومة في جنوب غزة على منطقة تل أبيب ليلة الأحد تهدف إلى إرسال رسالة قوية مفادها أن حماس لا تزال قادرة على القتال.

وقال الموقع إن المملكة العربية السعودية تبذل جهوداً لتنشيط القيادة الفلسطينية بالتزامن مع تقدم المحادثات التي تتوسط فيها مصر وقطر والولايات المتحدة للتوصل إلى اتفاق بشأن الصراع الأخير في غزة.

ويعمل قادة فتح على تأمين موقعهم السياسي ودورهم في غزة في فترة ما بعد الحرب. وهناك مخاوف بشأن زيادة إضعاف القيادة الفلسطينية وسط المفاوضات والصراع.

ويبدو أن المملكة العربية السعودية تلعب دورًا في دعم القيادة الفلسطينية خلال هذا الوقت الصعب بينما تحاول

ذا ناشيونال: زيارة حماس لمصر قد تحدد مصير الاتفاق الأخير لوقف الحرب في غزة

(أمني وعسكري . ذا ناشيونال)

نشر موقع ذا ناشيونال تقريرًا أعدّه حمزة هنداوي يسلط الضوء على أهمية زيارة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس المرتقبة إلى القاهرة.

ونقل الموقع عن مصادر مطلعة يوم الأربعاء أن زيارة رفيعة المستوى لقادة حماس إلى مصر هذا الأسبوع سوف تحدد على الأرجح نتائج مسودة الاتفاق الأخير الذي توصل إليه وسطاء من الولايات المتحدة ومصر وقطر لوقف القتال في غزة.

وقالت المصادر التي لديها معرفة مباشرة بالزيارة المقررة، إن رئيس حماس إسماعيل هنية وكبار المسؤولين خليل الحية وأسامة حمدان وموسى أبو مرزوق من المقرر أن يصلوا إلى مصر بين الخميس والسبت.

وأضافت المصادر أنه من المقرر أن يناقشوا المقترحات الأخيرة مع مسؤولي المخابرات المصرية المسؤولين عن الشؤون الفلسطينية الإسرائيلية.

ولم تقدم إسرائيل بعد ردها الرسمي على الصفقة المقترحة.

وتنص المسودة المعنية على هدنة تصل إلى ثلاثة أشهر تقوم خلالها إسرائيل وحماس بتفعيل تبادل للمحتجزين ويجري بموجبها إطلاق سراح ما يصل إلى 5000 فلسطيني محتجزين في السجون الإسرائيلية.

وبحسب المصادر، فقد أبلغت حماس الوسطاء المصريين برفضهم من حيث المبدأ لمشروع المقترح، متمسكة بمطلبها بوقف دائم لإطلاق النار وضمانات بأن تسحب إسرائيل قواتها من غزة وتوافق على وقف عملياتها العسكرية في القطاع.

وقد صيغت تفاصيل المسودة في باريس بحضور مدير وكالة المخابرات المركزية ونظيريه المصري والإسرائيلي – وكذلك رئيس الوزراء القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني ومسؤولين قطريين آخرين – منذ يوم الأحد في أحدث محاولة لإنهاء الحرب في غزة.

وأعرب وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن عن أمله في التوصل إلى اتفاق لوقف القتال مقابل إطلاق سراح 132 تحتجزهم حركة حماس.

ومع ذلك، وصف مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو محادثات باريس بأنها «بناءة»، لكنه سلط الضوء على «الفجوات الكبيرة التي سيواصل الطرفان مناقشتها». ويتعرض رئيس الوزراء، الذي استبعد إطلاق سراح آلاف الفلسطينيين، لضغوط من واشنطن، أقوى داعم لإسرائيل، لرسم طريق نحو إنهاء الحرب المدمرة، وعلى المستوى المحلي من أقارب المحتجزين الذين يشعرون بالقلق من أن المفاوضات هي السبيل الوحيد لإطلاق سراحهم.

لكن الأحزاب اليمينية المتطرفة في الائتلاف الحاكم الذي يتزعمه نتنياهو قالت إنها ستنسحب بدلًا من تأييد اتفاق لإطلاق سراح الرهائن والذي يمكن أن يترك شبكة حماس سليمة.

وقال مصدر في قطاع غزة مقرب من السلطة الفلسطينية في رام االله إن الرفض الإسرائيلي للصفقة قد يزيد من التوتر في علاقات رئيس الوزراء مع إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن.

وقال المصدر: «من الجدير بالذكر أن المتطرفين في حكومة نتنياهو تعمدوا حشد أعضاء الكنيست لإحداث ضجة ضد الصفقة. لكن من المعروف أن الخطوط العامة للصفقة جرت تحت ضغط أميركي، ما يجعل رفض إسرائيل لها عرضة لمزيد من التوتر في العلاقات مع حكومة نتنياهو».

ومن ناحية أخرى، لا تريد حماس التوصل إلى اتفاق يسمح لإسرائيل باستئناف هجومها العسكري المدمر في غزة بمجرد إطلاق سراح جميع الرهائن، وتصر الحركة على الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية.

ميدل إيست أي: مؤسسة خيرية تقول إن شركة مرتبطة بالمخابرات تتربح من إدخال المساعدات لغزة

(إقليمي ودولي . ميدل إيست آي)

نشر موقع ميدل إيست أي تقريرًا للكاتب الصحفي ديفيد هيرست يكشف فيه ما وصفه بتربح مسؤولين مصريين من الوضع الإنساني في غزة.

وقال الموقع البريطاني إن مؤسسة خيرية دولية تتمتع بخبرة واسعة في تقديم المساعدات الطارئة في الحروب والمجاعات والزلازل في جميع أنحاء الشرق الأوسط وفي أفغانستان اضطرت إلى دفع 5000 دولار لكل شاحنة لشركة مرتبطة بجهاز المخابرات العامة المصري لتوصيل المساعدات إلى غزة.

وتحدثت المؤسسة الخيرية، التي لا تريد الكشف عن اسمها لتجنب عرقلة جهود الإغاثة في غزة، إلى موقع ميدل إيست آي في حالة من الغضب بسبب اضطرارها إلى دفع ما تصفه علناً بالرشوة إلى وكيل مرتبط بالدولة.

التربح من المساعدات

ونقل الموقع عن متحدث باسم المؤسسة الخيرية قوله: «لقد عملنا في جميع أنحاء العالم في أوقات الحروب والزلازل والكوارث الأخرى، لكننا لم نعامل بهذه الطريقة من دولة تتربح من إرسال السلع الإنسانية. إنها تستنزف الكثير من مواردنا، والرشوة التي تُدفع هي لكل شاحنة».

وقالت المؤسسة الخيرية إن الأموال تُدفع على شكل «رسوم إدارية» لشركة تابعة لأبناء سيناء، وهي شركة إنشاءات

ومقاولات يملكها رجل الأعمال السيناوي إبراهيم العرجاني، وجزء من مجموعة العرجاني التابعة له.

والعرجاني يرأس قبيلة الترابين في صحراء سيناء المتاخمة لإسرائيل ويمتلك شركة والتي تُمثل مشروعًا مشتركًا مع شركتين مملوكتين لجهاز المخابرات العامة.

وتزعم التقارير الإعلامية أن مجموعة العرجاني هي المستفيد النهائي من البيع المربح لتصاريح «الطريق السريع» للفلسطينيين الراغبين في الهروب من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.

وخلص تحقيق أجراه مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد والموقع الإلكتروني المصري المستقل، صحيح مصر، إلى أن الوسطاء كانوا يبيعون تصاريح الخروج بأسعار تتراوح بين 4500 دولار إلى 10000 دولار للفلسطينيين، و650 إلى 1200 دولار للمصريين.

ومع تزايد اليأس في غزة، ارتفعت تكلفة الخروج من القطاع إلى 10 آلاف دولار للشخص الواحد، حسبما ذكرت تقارير إعلامية مؤخرا. ويبلغ سعر حركة المرور التجارية المتجهة إلى غزة والتي تفرضها الشركات المملوكة لشركة العرجاني 9000 دولار للشاحنة، على الرغم من أن تكلفة الأجرة التي يتقاضاها سائقو الشاحنات تبلغ عادة 300 دولار فقط للحمولة.

وقال متحدث باسم الأونروا، وكالة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين التي تقدم الدعم الحيوي في غزة، للموقع، إنها لا تدفع رسومًا لنقل المساعدات من مصر إلى القطاع.

الوضع قاتم

وذكر الموقع أن تصريح المؤسسة الخيرية للموقع يعد أول دليل ملموس على أن مصر أو الأطراف المرتبطة بالحكومة المصرية تطلب مقابل على المساعدات الإنسانية الموجهة إلى غزة، والتي تخضع بالفعل لتأخير لمدة أسبوع بسبب إسرائيل.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، قال جيمس هيبي، وزير الدولة البريطاني للقوات المسلحة، إن أكثر من 150 طنًا من المساعدات الإنسانية التي سلمتها إلى مصر وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية في انتظار نقلها إلى غزة.

وأكد الموقع أن الوضع الإنساني في غزة قاتم، مستشهدًا بمقتل أكثر من 26 ألف فلسطيني منذ اندلاع الحرب في أكتوبر، وقال خبير من الأمم المتحدة يوم الأحد إن المجاعة في القطاع «حتمية».

في الأسبوع الماضي، تحدث موقع ميدل إيست آي إلى خمس عائلات من غزة أكدت جميعها أنها دفعت رسوماً بالآلاف، معظمها بالدولار أو اليورو، للوسطاء الذين قاموا بعد ذلك بتسهيل خروجهم من غزة.

وقالت بيسان، وهي فلسطينية رتبت لوالدتها مغادرة غزة، عن وسيطها المقيم في السويس: «أخبرنا أنه يعمل مع الأمن المصري وأنه سيتدخل لوضع اسم والدتنا على القائمة».

ونفت مصر أنها تتربح من هذه التجارة على حدود رفح. وفي بيان نُشر في 10 يناير، رفض رئيس الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، ضياء رشوان، «الادعاءات التي لا أساس لها» بشأن فرض رسوم إضافية على الفلسطينيين عند المعبر.

وقد طبُق نظام «الطريق السريع» الموازي لعبور معبر رفح منذ سنوات، إذ يطالب العملاء في غزة بعدة آلاف من

الدولارات للمرور السريع. لكن هذا السوق ازدهر منذ بدء الهجوم البري الإسرائيلي وتزايد يأس الفلسطينيين النازحين داخليا.

يزعم أن إحدى الشركات متورطة في التجارة هي شركة هلا للاستشارات والسياحة، وهي وكالة سفر مصرية. وهذهـ الشركة هي واحدة من ثماني شركات تعمل تحت ذراع العرجاني الرئيس، مجموعة العرجاني.

وأضاف الموقع أن هناك شركة أخرى في المجموعة نفسها تُدعى شركة مصر سيناء، وهي مشروع مشترك مع المجموعة الصناعية التابعة لوزارة الدفاع المصرية، جهاز مشروعات الخدمات الوطنية.

وقال العرجاني في مقابلة مع اليوم السابع عام 2014، إن جهاز مشروعات الخدمة الوطنية يمتلك %51 من أسهم شركة مصر سيناء، بالشراكة مع شركتين مملوكتين لجهاز المخابرات العامة. وقال العرجاني في المقابلة: «كما ترون، جميع كيانات الدولة موجودة في هذه الشركة. وهذا يمنحنا ميزة».

إنكار المسؤولية

وأشار الموقع إلى أن شركات العرجاني ظهرت لأول مرة في عام 2014 عندما أعلن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عن مبادرة لإعادة بناء المنازل التي دمرتها العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة. وذَّكرت مجموعة العرجاني كأحد المستفيدين.

وقد أُعيد إطلاق شركة هلا للاستشارات والخدمات السياحية في عام 2021 «لتقوم حصراً بنقل المسافرين من وإلى قطاع غزة».

حينها، وصفت مصادر مصرية تحدثت لصحيفة العربي الجديد عام 2021، حركة المرور عبر الحدود التي تديرها شركة هلا، بأنها تأتي في إطار استجابة القاهرة لـ «مطلب كبير للفصائل الفلسطينية بشأن تسهيل السفر عبر معبر رفح لتخفيف معاناة الفلسطينيين».

ونفت مصر التربح من معبر رفح ومسؤوليتها عن طوابير الشاحنات الطويلة التي تحمل مساعدات إنسانية على الجانب المصرى من الحدود.

وخلال دفاعه ضد اتهامات بارتكاب إبادة جماعية في غزة، في قضية رفعتها جنوب إفريقيا محكمة العدل الدولية في وقت سابق من هذا الشهر، اتهم فريق الدفاع الإسرائيلي القاهرة بالمسؤولية عن منع دخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع.

وفي حديثه في احتفالية عيد الشرطة، اتهم السيسي إسرائيل باحتجاز الشاحنات على جانب غزة من حدود رفح.

وقال: «إذا كنت أنا السبب في عدم إدخال رغيف الخبز إلى غزة، هاروح من ربنا فين ؟»

وطلب الموقع من الهيئة العامة للاستعلامات في مصر التعليق على ادعاء المؤسسة الخيرية بأنها اضطرت إلى دفع 5000 دولار لكل شاحنة لعملاء مرتبطين بجهاز المخابرات العامة، لكنهم لم يردوا بحلول وقت النشر.

كما طلب الموقع من مجموعة العرجاني وأبناء سيناء التعليق.

بلومبرج: أردوغان يزور مصر لإعادة بناء العلاقات بعد توتر دام عقدًا

(إقليمي ودولي . بلومبيرغ)

سلط تقرير لوكالة بلومبرج الضوء على زيارة محتملة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى مصر في سعى البلدين لتعزيز العلاقات الثنائية.

ونقلت الوكالة الأمريكية عن مسؤولين أتراك مطلعين رفضوا الكشف عن هويتهم أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان سيزور مصر الشهر المقبل في محاولة لاستعادة العلاقات بعد أكثر من عقد من العلاقات الممزقة.

وقالت تلك المصادر إنه من المتوقع أن يسافر أردوغان إلى مصر في 14 فبراير، في محاولة لتعزيز التعاون في شرق البحر المتوسط الغني بالطاقة حيث تعصف الصراعات بالشرق الأوسط. وستكون هذه الرحلة الأولى له إلى مصر منذ ما قبل الإطاحة بالرئيس الإسلامي محمد مرسى عام 2013، الذي كانت أنقرة تفضله.

ويعمل الرئيس التركي على إعادة بناء العلاقات مع مصر والقوى العربية الأخرى كجزء من إعادة تنظيم أوسع في الشرق الأوسط منذ دخول الرئيس الأمريكي جو بايدن البيت الأبيض.

وقال المسؤولون إن المحادثات بين أردوغان والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، اللذين أعيد انتخابهما العام الماضي، من المتوقع أن تركز على شحنات المساعدات للفلسطينيين في غزة والخطوات التي يمكن اتخاذها لإنهاء الحرب. وقالت المصادر إن المناقشات حول تعزيز التجارة وتحديد الحدود البحرية لتمكين تركيا من الوصول إلى المزيد من موارد الطاقة المتوسطية مدرجة أيضًا على جدول الأعمال.

ورفضت الحكومة التركية التعليق. ولم يرد المسؤولون المصريون على الفور على طلب للتعليق.

وكثفت تركيا ومصر جهودهما لاستعادة العلاقات بعد مصافحة تاريخية بين قادتهما أثناء مونديال كأس العالم لكرة القدم في قطر عام 2022، بينما أعربت القاهرة عن تضامنها مع ضحايا الزلازل في تركيا وسوريا المجاورة في أوائل عام 2023. وأعاد البلدان العلاقات الدبلوماسية إلى مستوى السفراء في يوليو الماضي.

وتوترت العلاقات بين البلدين منذ سنوات بسبب دعم تركيا لجماعة الإخوان المسلمين، التي صنفتها مصر على أنها منظمة إرهابية. ودخلت العلاقات في وقت سابق في حالة اضطراب مع الإطاحة بمرسى. وكان البلدان على خلاف في الصراعات الإقليمية، إذ كانا على طرفي نقيض من الحرب في ليبيا التي انتهت بوقف إطلاق النار المضطرب لعام 2020.

وكانت تركيا الوجهة الأولى للتصدير في مصر في عام 2022، وفقًا لبيانات صندوق النقد الدولي. ونمت التجارة ثنائية الاتجاه إلى حوالي 7 مليارات دولار من أكثر من 6 مليارات دولار في العام السابق.

بلومبرج: مجموعة جولدمان تستبعد المخاطر بشأن شراء السندات الدولارية

المصرية

(إقليمي ودولي . بلومبيرغ)

أبرزت وكالة بلومبرج تصريحات مجموعة جولدمان ساكس، وهي مؤسسة خدمات مالية وإستثمارية، الإيجابية بشأن قدرة مصر على الوفاء بمستحقاتها المالية..

ونقلت الوكالة الأمريكية عن مجموعة جولدمان ساكس وشركة بيكتيت لإدارة الأصول أن التشاؤم الذي يحيط بالسندات المصرية المقومة بالدولار مبالغ فيه، وقال البنكان إنهما يتوقعان أن تتجنب مصر التخلف عن السداد وأن تحقق أداءً جيداً للمستثمرين.

وانخفضت السندات المصرية بنسبة %1.7 في يناير، وهو أسوأ أداء شهري لها منذ أغسطس. وخفضت وكالة موديز لخدمات المستثمرين توقعاتها الائتمانية لمصر إلى سلبية من مستقرة في وقت سابق من الشهر، في حين أدى الانخفاض المستمر للجنيه في السوق السوداء إلى زيادة الآفاق الهبوطية مع تزايد التوقعات بتخفيض آخر لقيمة العملة.

الدول التي تعاني من مشكلة الديون السيادية

ونقلت الوكالة عن ماكشيا تريفيدي، رئيس قسم النقد الأجنبي العالمي وأسعار الفائدة وأبحاث استراتيجية الأسواق الناشئة في بنك جولدمان ساكس، قوله إنه ورغم هذه التحديات، فإن احتمال تخلف مصر عن سداد ديونها أقل مما قامت بتسعيره السوق. وقال في مقابلة إنه مع توقع أن يبدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي في خفض أسعار الفائدة هذا العام، فإن الخلفية الكلية العالمية ستكون مواتية للدول ذات التصنيف المنخفض والتي استبُّعدت إلى حد كبير من أسواق الديون الدولية في وقت سابق.

وقال تريفيدي في هونج كونج «لقد بدأ هذا بالفعل في الظهور في بعض الاقتصادات وأظهرت السندات بالعملة الصعبة زخمًا إيجابيًا جيدًا للغاية». وأضاف: «من المحتمل أن يكون هناك الكثير من الاتجاه الصعودي في الدول التي تعاني من مشكلة الديون السيادية، ومصر مثال واضح على ذلك».

ولفتت الوكالة إلى أن مصر غارقة في أسوأ أزمة اقتصادية منذ عقود في وقت تزيد فيه الحرب بين إسرائيل وحماس المجاورة من الضغوط التي تواجهها مصر. وتجري محادثات مع صندوق النقد الدولي لزيادة برنامج الإنقاذ الذي تبلغ قيمته 3 مليارات دولار، وتقول وكالة موديز إن هناك احتمالا كبيراً بإمكانية زيادته إلى ما يصل إلى 10 مليارات دولار.

وقالت ماري تيريز بارتون، كبيرة مسؤولي الاستثمار للدخل الثابت في بيكتيت، في مقابلة هذا الأسبوع، إن حاملي السندات يمكنهم تحقيق عوائد عالية في خانة الآحاد عند التعرض للأسواق النامية مثل مصر التي تتمتع بدعم متعدد الأطراف.

لا تخلف عن السداد

وأضافت الوكالة أن مصر عليها مستحقات تصل إلى نحو 3.3 مليار دولار من مدفوعات السندات الدولارية هذا العام، مع السداد الأول في مارس. وتمتلك الدولة حوالي 35 مليار دولار من احتياطيات النقد الأجنبي، على الرغم من أن معظمها تقريبًا عبارة عن أموال مقترضة من حلفاء بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر وليبيا، وفقًا لبلومبرج إيكونوميكس.

وبلغ العائد الإضافي الذي يطلبه المستثمرون لشراء السندات المصرية بدلًا من سندات الخزانة الأمريكية 990 نقطة أساس يوم الأربعاء، وفقاً لبيانات إرشادية من بنك جيه بي مورجان تشيس وشركاه، مما يجعلها أقل بقليل من مستوى 1000 نقطة أساس الذي يعتبر على نطاق واسع علامة وجود ضائقة. وانخفض سعر الجنيه إلى نحو 60 جنيها للدولار في السوق السوداء هذا الشهر، أي نحو ضعف السعر الرسمي.

وقال بارتون إن بيكتيت، التي تدير أصولًا تزيد قيمتها على 265 مليار دولار، لا تتوقع أي تخلف عن سداد الديون السيادية في الدول النامية هذا العام. وبالإضافة إلى مصر، قالت إن الشركة تفضل السندات من أنجولا ونيجيريا والإكوادور.

واشنطن بوست: العلاقات المصرية الإسرائيلية في خطر بسبب تفاقم النزاع على حدود غزة

(أمني وعسكري . واشنطن بوست)

نشرت صحيفة واشنطن بوست تقريرًا يستعرض المخاطر التي تُحيط بالعلاقات المصرية مع دولة الاحتلال على خلفية رغبة الأخيرة السيطرة على ممر فيلادلفيا.

تلفت الصحيفة في مستهل تقريرها إلى أنه وفي حين تتقدم القوات الإسرائيلية جنوبًا في غزة، يشير المسؤولون في تل أبيب إلى ما يمكن أن يكون هدفًا مركزيًا ومحفوفًا بالمخاطر السياسية للمرحلة التالية من الحرب: السيطرة على المعبر الحدودي مع مصر.

ومنذ ديسمبر، أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مرارًا = أن إسرائيل لا تستطيع القضاء على حماس دون ممارسة سيطرتها على المنطقة الحدودية الجنوبية لغزة، بما في ذلك معبر رفح المصري، الذي كان بمثابة نقطة عبور حيوية للأشخاص والمساعدات الإنسانية إلى القطاع المحاصر.

محاولة خلق وضع استراتيجي جديد

وتشير الصحيفة إلى أنه وقبل 7 أكتوبر، كانت سلطات الحدود المصرية وحماس تديران جانبيهما من معبر رفح، الذي يقع على طول ممر فيلادلفيا. ولم يكن لإسرائيل أي قوات على الأرض على طول الحدود منذ عام 2005، عندما سحبت قواتها من قطاع غزة.

وستكون إعادة السيطرة الإسرائيلية على المنطقة أمرًا حاسمًا لخلق «وضع استراتيجي جديد في غزة» تكون فيه حماس غير قادرة على مهاجمة إسرائيل مرة أخرى، وفقًا لمايكل ميلشتاين، زميل بارز في جامعة رايخمان والرئيس السابق للشؤون الفلسطينية في الجيش الإسرائيلي..

وأدت الحرب الإسرائيلية في غزة إلى تسوية جزء كبير من الشمال بالأرض وقتلت أكثر من 26 ألف فلسطيني، كثير منهم من النساء والأطفال، وفقًا لوزارة الصحة في غزة.

وقال وزير الخارجية أنتوني بلينكن إن الشرق الأوسط يمر بـ «وقت متقلب بشكل لا يصدق» إذ تغذي حرب إسرائيل

في غزة المخاوف من تصاعد العنف، مع تقارير عن هجمات في سوريا واليمن ولبنان بالإضافة إلى غارة بطائرة مسيرة في الأردن.

وتنوه الصحيفة إلى أنه ورغم أن الحملة العسكرية ألحقت الضرر بحماس، إلا أن الحركة لا تزال تقود آلاف المقاتلين. ويقول مسؤولون إسرائيليون إن كبار قادتها ما زالوا مطلقي السراح، كما أن الكثير من شبكة أنفاقها، خاصة في الجنوب، سليمة.

ومع انسحاب بعض القوات الإسرائيلية من غزة، تظل الاستراتيجية طويلة المدى بعيدة المنال.

وقال ميلشتين: «يجب أن تسيطر إسرائيل على هذا الممر، بما في ذلك معبر رفح الحدودي، وإلا فإن ذلك يعني أنه إذا كان هناك وقف لإطلاق النار أو حتى تسوية أوسع في غزة، وتظل الحدود بأكملها مفتوحة، فإن حماس ستحصل بسرعة كبيرة على كل ما تحتاجه هذه المنظمة من وجهة النظر العسكرية وتعيد تشكيل نفسها».

قلق في القاهرة أثارت القلق في القاهرة، التي قالت في الأسابيع الأخيرة إن مثل هذه الخطوة من شأنها أن تخاطر بتقويض معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية لعام 1979 - وهي اتفاقية تاريخية أدت إلى نصف قرن من التعايش المشترك. والتعاون بين العدوين اللدودين.

وأوضحت مصر أنها تعتبر الحدود خطًا أحمر.

وقال ضياء رشوان، رئيس الهيئة العامة للاستعلامات، في بيان له الأسبوع الماضي: «يجب التأكيد بشكل صارم على أن أي تحرك إسرائيلي في هذا الاتجاه سيؤدي إلى تهديد خطير للعلاقات المصرية الإسرائيلية».

وتبادل المسؤولون والمعلقون المصريون والإسرائيليون الاتهامات هذا الشهر حول الجهة المسؤولة عن تهريب الأسلحة إلى حماس في غزة، مما يكشف عن تزايد الصدوع في العلاقة التي كانت بمثابة حجر الأساس للاستقرار في منطقة مضطربة.

وقال عضو سابق في البرلمان المصري محمد أنور السادات، ابن شقيق أنور السادات، الرئيس المصري الذي وقع على معاهدة 1979 واغتيل فيما بعد: «بصراحة، نعتقد أننا عدنا إلى المربع الأول عندما يتعلق الأمر بعلاقتنا مع إسرائيل – إلى السبعينيات».

تعاون أمني

وتلفت الصحيفة إلى أن مصر دعت لفترة طويلة إلى حق تقرير المصير للفلسطينيين، بينما كانت بمثابة محاور رئيس بين إسرائيل والفلسطينيين. ولم تكن العلاقات بين إسرائيل ومصر دافئة على الإطلاق، لكن البلدين طورا شراكة أمنية وثيقة في السنوات الأخيرة وكانا يسعيان إلى علاقات أعمق في مجالي الاقتصاد والطاقة.

ومنذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي السلطة بعد انقلاب عسكري عام 2013، دمرت مصر مئات الأنفاق المستخدمة لتهريب الأسلحة والبضائع من وإلى غزة. كما قامت الحكومة بتهجير عشرات الآلاف من سكان شمال سيناء وهدمت المبانى القريبة من الحدود لإنشاء منطقة عازلة عسكرية بعمق حوالى ثلاثة أميال.

وفي الوقت نفسه، سمحت إسرائيل لمصر بإرسال قوات عسكرية إلى سيناء لمحاربة التمرد الإسلامي، بما يتجاوز ما سمحت به معاهدة 1979. وقال سمير فرج، وهو جنرال مصري سابق ومسؤول دفاعي، إن التعاون الأمني «كان ممتارًا – حتى السابع من أكتوبر».

وقد أثارت الإشارة من جانب إسرائيل بأن مصر فشلت في اتخاذ إجراءات صارمة ضد التهريب على نحو كاف، وترًا حساسًا بين المسؤولين المصريين، الذين يعتبرون الأمن أمرًا بالغ الأهمية لهم. ومن وجهة نظر القاهرة، فقد أقدم السيسي بالفعل على مخاطر سياسية كبيرة من خلال تعزيز الحصار الإسرائيلي على غزة، حتى في الوقت الذي يبحث فيه أكثر من مليون فلسطيني نازح عن الأمان في رفح.

وقال أحمد أبو زيد، المتحدث باسم وزارة الخارجية، في برنامج حواري حديث: «مصر تسيطر بالكامل على حدودها».

وقدم رشوان، رئيس الإعلام الحكومي، دفاعًا مطولًا عن الجهود التي تبذلها مصر للقضاء على التهريب - مشيرًا، من بين تدابير أخرى، إلى جدار خرساني بعمق 20 قدمًا شيدته مصر على طول الحدود في السنوات الأخيرة.

وقال إن «أي ادعاء بأن عمليات التهريب تجري عبر شاحنات تحمل مساعدات وبضائع إلى غزة من الجانب المصري لمعبر رفح هو كلام فارغ وسخيف».

ضغوط متزايدة

وتضيف الصحيفة أن التوترات بين البلدين كانت مرتفعة بالفعل بعد دعوات المشرعين الإسرائيليين اليمينيين إلى تهجير سكان غزة إلى سيناء، وهو سيناريو كابوس لمصر. كما وجهت الحرب في غزة ضربة أخرى للاقتصاد المصري المتعثر: فقد انخفضت عائدات السياحة، وانخفض الدخل من الشحن عبر قناة السويس بعد أن بدأ المسلحون الحوثيون في اليمن بمهاجمة السفن التجارية في البحر الأحمر احتجاجًا على الحرب.

وقالت ميريت مبروك، مديرة برنامج الدراسات المصرية في معهد الشرق الأوسط ومقره واشنطن إن «الضغط المفروض على مصر في الوقت الحالي أمر غير عادي. يعادل أمن مصر أمن إسرائيل، لذلك عندما تستمر في محاولة زعزعة استقرار مصر، أو إذا كنت تتقدم بطريقة من المحتمل جدًا أن تزعزع استقرار مصر، فهذا ليس في مصلحتك».

وقال فرج، الجنرال السابق، إن مصر تدرس مجموعة من الخيارات للرد إذا سيطرت القوات الإسرائيلية على المنطقة الحدودية، لكنه امتنع عن الخوض في التفاصيل.

وقال نتنياهو في مؤتمر صحفي السبت إن العلاقات مع مصر «مستمرة وطبيعية» بعد تقارير أفادت بأن القاهرة تدرس استدعاء سفيرها من تل أبيب.

وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية هذا الأسبوع أن الجيش الإسرائيلي لن يقوم بعملية برية على طول ممر فيلادلفيا إلا بموافقة المسؤولين المصريين.

وقال ميلشتاين إن الحفاظ على علاقتها مع القاهرة هو «اعتبار مهم للغاية من وجهة النظر الإسرائيلية».

وقال دبلوماسي عربي سابق مطلع على مخاوف القاهرة، تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته، إن القوات الإسرائيلية على طول الحدود سوف تصبح على الأرجح أهدافا لحماس أو المسلحين المتحالفين معها، الأمر الذي يجلب العنف إلى عتبة مصر مباشرة ويقف في طريق السلام الدائم. وأضاف الدبلوماسي أن استيلاء إسرائيل على المعبر الحدودي سيقطع أيضًا الرابط الجغرافي لمصر مع غزة، مما قد يقوض نفوذ مصر مع حماس ويضعف دورها كوسيط بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية. وتواصل مصر، إلى جانب قطر والولايات المتحدة، لعب دور رئيس في المفاوضات بين إسرائيل وحماس بشأن وقف محتمل لإطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين.

وقال خالد الجندي، زميل بارز في معهد الشرق الأوسط، إن «مجرد وجود» الجيش الإسرائيلي في غزة «من المرجح أن يظل مصدراً للعنف المستمر. إذا قالت إسرائيل: لن نغادر غزة أبداً، فيمكننا أن نتوقع تمرداً دائماً في تلك المنطقة».